



Distr.: General
6 September 2019
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة والعشرون

سانتياغو، ٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
البند X من جدول الأعمال المؤقت

حلقة عمل معقودة أثناء الدورة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل في عام ٢٠١٩

تقرير موجز مقدم من الأمانة

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً عن حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل بالتزامن مع الدورة الخمسين لكل من الهيئتين الفرعيتين التي نظمتها الأمانة بناء على طلب مؤتمر الأطراف. وتمشياً مع المقرر ٣/م.أ-٢٤، ركزت حلقة العمل على فعالية التمويل المناخي، بما في ذلك النتائج والآثار المترتبة على ما يُقدّم وما يُحشد من تمويل، وعلى تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية الأطراف بشأن التدابير التي تتخذها للتكيف والتخفيف في سياق الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون ٢ فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية بكثير، ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة في نطاق ١,٥ فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. ويُقدّم هذا التقرير ليسترشد به الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع الذي يُعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-15275(A)



* 1 9 1 5 2 7 5 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٢-١	أولاً - مقدمة
٣	٣-١	ألف - الولاية
٣	٤	باء - نطاق التقرير
٣	١٢-٥	جيم - الأنشطة التحضيرية والإجراءات
٥	١٨-١٣	ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية
٧	٥٤-١٩	ثالثاً - موجز المناقشة
٩	٣٣-٢٨	ألف - فعالية التمويل المناخي
١٠	٤١-٣٤	باء - تقديم الدعم المالي والتقني
١٢	٤٨-٤٢	جيم - تيسير الحصول المعزز على التمويل المناخي
١٣	٥٤-٤٩	دال - التقارير التي تقدمها البلدان المتقدمة كل سنتين عن أحدث استراتيجياتها ونهجها لزيادة التمويل المناخي في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠ ...

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١ - طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة تنظيم حلقات عمل سنوية أثناء الدورة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل حتى عام ٢٠٢٠ وإعداد تقرير موجز عن كل حلقة من حلقات العمل ليُنظر فيه سنوياً من قبل مؤتمر الأطراف وفي الحوار الوزاري الرفيع المستوى الذي يُجرى كل سنتين بشأن التمويل المناخي^(١).

٢ - وكُلِّفت حلقات العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل المناخي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بالتركيز على ما يلي:

(أ) فعالية التمويل المناخي، بما في ذلك النتائج والآثار المترتبة على ما يُقدّم وما يُحشد من تمويل؛

(ب) تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية الأطراف بشأن التدابير التي تتخذها للتكيف والتخفيف في سياق الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون ٢ فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية بكثير، ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة في نطاق ١,٥ فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية^(٢).

٣ - وأعدت الأمانة تجميعاً وتوليفاً^(٣) للتقارير التي تقدمها البلدان المتقدمة كل سنتين عن أحدث استراتيجياتها وتُهجها لزيادة التمويل المناخي في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ (المشار إليها بتعبير التقارير المقدمة كل سنتين) لتستأنس بها حلقة العمل^(٤).

باء - نطاق التقرير

٤ - يعرض الفصل الثاني الاستنتاجات الرئيسية التي انبثقت عن حلقة العمل المعقودة في عام ٢٠١٩ بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل (المشار إليها فيما يلي باسم حلقة العمل) ويقدم الفصل الثالث موجزاً للمناقشات التي جرت خلال حلقة العمل.

جيم - الأنشطة التحضيرية والإجراءات

١ - الأنشطة التحضيرية

٥ - أُجريت، تحت إشراف الميسرين المشتركين لحلقة العمل، السيد ظهير فاكر (جنوب أفريقيا) والسيد ماتياس فروميري (السويد)، مشاورات غير رسمية قبل انعقاد حلقة العمل مع مجموعات من الأطراف في الحلقة الرُمي منها إلى تقدير نطاق المناقشات المحتمل بشأن الموضوعين المخول مناقشتهم.

(١) المقرر ٥/م. أ-٢٠، الفقرة ١٢.

(٢) المقرر ٣/م. أ-٣٤، الفقرة ٩.

(٣) على النحو المطلوب في المقرر ٣/م. أ-٢٤، الفقرة ٦.

(٤) FCCC/CP/2019/INF.1.

٦- وفي إطار العملية التشاورية، عُقدت، تحت إشراف الميسرين، حلقة دراسية شبكية مفتوحة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ لالتماس آراء طائفة من أصحاب المصلحة بشأن تصميم برنامج حلقة العمل. وُفتح باب المشاركة في الحلقة الدراسية الشبكية أمام جميع الأطراف والمراقبين، وعُقدت هذه الحلقة على فترتين لاستيعاب زهاء ٥٠ مشاركاً من مناطق توقيت مختلفة. وتسجيل الحلقة الدراسية الشبكية والعرض وشرائح العرض متاحان على الصفحة الشبكية المخصصة للحلقة في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الإنترنت^(٥).

٧- وتبين من هذه الأنشطة أن الموضوعين المخول تناولهما مترابطان ارتباطاً وثيقاً في السياق الأعم للتمويل المناخي من أجل التخفيف والتكيف، وأن كثيراً من المسائل التقنية متداخلة بينهما. وأظهرت المشاورة أيضاً تبايناً في فهم الأطراف للمواضيع المراد مناقشتها ولنطاق المناقشات. وفي ضوء ذلك وبإشراف من ميسري حلقة العمل^(٦)، أُعدَّ برنامج العمل لتحقيق ما يلي:

(أ) استكشاف الموضوعين المخول النظر فيهما بغية تحديد المسائل الكامنة وراءهما وكيفية التداخل بينهما؛

(ب) تيسير المناقشات التقنية بشأن هذه المسائل بتبادل التجارب والرؤى، والتحديات، والحلول الممكنة؛

(ج) التوصل إلى فهم مشترك لهذه المسائل، وتحديد أهم النتائج والتوصيات الموجهة لمختلف الجهات الفاعلة في التمويل المناخي، وأي نقاط، أو تدابير، جرى تداولها لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف.

٨- وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الولاية والوثيقة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه، أُدرج شرط من التقارير المقدمة كل سنتين في برنامج حلقة العمل تيسيراً لتبادل الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن الكيفية التي أتاحت بها هذه التقارير معلومات مفيدة للبلدان النامية، وتحديد مجالات التحسين لتسترشد بها البلدان النامية في إعداد المعلومات التي تُقدّم كل سنتين بعد عام ٢٠٢٠.

٢- الإجراءات

٩- عُقدت حلقة العمل في بون في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بالتزامن مع الدورتين الخمسين للهيئتين الفرعيتين، وكان بابها مفتوحاً أمام جميع الأطراف والمراقبين الذين حضروا الدورتين.

١٠- وقدم ممثل عن الأمانة ملاحظات افتتاحية باسم الأمانة التنفيذية للاتفاقية الإطارية، باتريشيا إسبينوزا، وقدم الميسران المشاركان مقدمة موجزة لحلقة العمل.

١١- وقُدم عرضان تمهيديان روى عن التمويل المناخي من أجل التخفيف والتكيف. ثم دُعي فريق خبراء لتبادل آرائه عن الموضوعين اللذين كُلفت حلقة العمل بالنظر فيهما وعن التقارير المقدمة كل سنتين بصفتها وسيلة تكفل التنبؤ بالتمويل المناخي. وبعد مناقشة فريق الخبراء، انخرط المشاركون في حلقة العمل في مجموعات فرعية للنقاش تولى تيسيرها موجهو المناقشات وتناولت المواضيع التالية:

(٥) <https://unfccc.int/topics/climate-finance/events-meetings/ltf-meetings/long-term-climate-finance-events-in-2019>

(٦) نُشر برنامج مؤقت لحلقة العمل في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩. والبرنامج النهائي متاح في الصفحة الشبكية المخصصة لحلقة العمل.

(١) فعالية التمويل المناخي؛ (٢) تقديم الدعم المالي والتقني؛ (٣) تيسير الحصول المعز على التمويل المناخي؛ (٤) تقارير البلدان المتقدمة المقدمة كل سنتين عن أحدث استراتيجياتها وتجهيزاتها. وقدم موجهو النقاش بعد ذلك تقريراً إلى الجلسة العامة أتاح الفرصة لتقديم المزيد من المساهمات والأفكار من الخبراء بشأن المسائل الرئيسية.

١٢ - ويمكن الاطلاع على برنامج عمل الحلقة وتسجيلات الفيديو وشرائح العروض في الصفحة الشبكية المخصصة للحلقة.

ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية

١٣ - انخرط طائفة واسعة النطاق من الجهات صاحبة المصلحة، من بينها الأطراف في الاتفاقية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية، وفرادى التفكير، والمجتمع المدني، في مناقشات مثمرة خلال حلقة العمل. وتبادلوا الآراء والرؤى عن مختلف جوانب الموضوعين اللذين كُلفت حلقة العمل بالنظر فيهما. ويسلط هذا الفصل الضوء على النتائج الرئيسية المنبثقة عن الجلسة العامة وعلى المناقشات التي دارت في الأفرقة الفرعية.

١٤ - وأبرزت العروض التمهيديّة المسائل الرئيسية التي تتسم بأهمية خاصة للموضوعين اللذين كُلفت حلقة العمل بالنظر فيهما في السياق الأعم للتمويل المناخي من أجل التخفيف والتكيف، وأسفرت هذه العروض عن النتائج التالية:

(أ) تشير وتيرة التغيير المطلوب في زيادة الاستثمار في الحلول المنخفضة الكربون، وفي الحد بالقدر نفسه من الاستثمار في الحلول الكثيفة الكربون تحدياً يتمثل في تحويل قطاع الطاقة وتوجيهه نحو تحقيق أهداف درجة الحرارة؛

(ب) ثمة حاجة إلى التعاون الوثيق بين الدوائر التي تضع النماذج الاقتصادية والعلمية لتغيير المناخ ودوائر الاستثمار في مضمار العمل في مسارات خفض انبعاثات الكربون بغية إبراز المسارات وتجسيدها في مخاطر التمويل؛

(ج) لا يزال الاختلال قائماً في التمويل المناخي الدولي بين التكيف والتخفيف، فبينما يأخذ تمويل تدابير التخفيف في الحسبان التكلفة الكلية للعمل، يكتفي تمويل تدابير التكيف، في أحيان كثيرة، بمراعاة التكاليف الإضافية ومن ثم يصعب تتبعه من حيث الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد التمويل المناخي الشامل للأعمال التي تساهم في التخفيف والتكيف معاً في السنوات الأخيرة، مما يبيّن مدى دمج العمل المناخي وتعميمه في العمل الإنمائي على أرض الواقع؛

(د) لوحظ في السنوات الأخيرة ازدياد مشاركة وزارات المالية والتخطيط في العمل المناخي، بيد أن الحاجة إلى مزيد من العمل لإدماج العمل المناخي على نحو تام في عمليات الميزانية الوطنية لا تزال قائمة.

١٥ - وبشأن فعالية التمويل المناخي:

(أ) يقتضي تعزيز فعالية التمويل المناخي اتباع نهج نظمي حيال إقامة نظام إيكولوجي للتمويل المناخي يتسم بقدر أكبر من الفعالية يتألف من عناصر شديدة الترابط مثل تعزيز الملكية القطرية، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، وقياس آثار التمويل المناخي وتعزيزه؛

(ب) يقوِّض هيكل التمويل المناخي المعقد والمجزأ الاستفادة الفعالة من مختلف مصادر التمويل المناخي، وقنوات العمل المناخي وأدواته؛ وفي هذا السياق، ينبغي أن تسعى البلدان التي تقدم التمويل المناخي، فضلاً عن الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، جاهدة لوضع نهج أكثر تنسيقاً وتكاملاً لتقديم التمويل المناخي؛

(ج) من شأن إقامة الشراكات والتحالفات أن تعزز فعالية التمويل المناخي بتوطيد عرى التعاون، والمواءمة، والتآزر فيما بين الجهات الفاعلة في مضمار التمويل المناخي. وسلَّطت الأضواء على شراكات قطرية ثنائية عديدة تتعلق بقطاعات محددة، وعلى حلول تلبية احتياجات البلدان المتلقية. وأبرزت أيضاً أهمية التحالفات الأعم لإشراك وزارات المالية، وهيئات التنظيم المالي، والقطاع الخاص بحسبها وسائل لزيادة التمويل المناخي فعالية؛

(د) أحرز تقدم ملموس في تعزيز رصد وتقييم الآثار الناجمة عن مشاريع المناخ، بيد أن ثمة تحديات لا تزال قائمة، من بينها مواءمة المنهجيات في جميع مؤسسات ووكالات التمويل؛ وزيادة إشراك الخبرات المحلية في الرصد والتقييم؛ وتحقيق التوافق في نهج الرصد والتقييم في المستويات كافة.

١٦ - وفي مضمار تقديم الدعم المالي والتقني:

(أ) يلزم اتباع نهج كلي في الأعمال المضطلع بها في الاقتصاد الوطني برمته، بما في ذلك القطاع المالي، ابتغاء تحديد احتياجات البلدان النامية من الدعم المالي والتقني، وإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتمويل المناخي لمساعدة البلدان على تجسيد الاحتياجات إلى أعمال؛

(ب) يجب زيادة الدعم المالي والتقني للتكيف في سياق تحقيق أهداف درجة الحرارة العالمية في الأجل الطويل بموجب اتفاق باريس بوسائل من بينها، على سبيل المثال، وضع أهداف لتقديم الدعم المالي والتقني للتكيف من قبل الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لاستثمارات التكيف؛

(ج) تشمل الحواجز التي تعترض سبيل دعم احتياجات التكيف الالتباس في فهم التكيف، واستخدام منهجيات مختلفة لحساب التكاليف في تقييم احتياجات التكيف من الدعم وصعوبة الحصول على البيانات لتقييم الهشاشة. وتواجه مؤسسات البلدان النامية أيضاً هذه التحديات في الحصول على التمويل المناخي من أجل التكيف؛

(د) نظراً للحاجة الملحة لتحقيق أهداف درجات الحرارة، يجب أن تتزامن التطورات في عمليات السياسات الدولية المتعلقة بالمناخ مع تنفيذ سياسات المناخ الوطنية تعزيزاً للاتساق في السياسات ولفعالية الدعم المالي والتقني.

١٧ - وبصدد تعزيز الحصول على التمويل المناخي:

(أ) بسبب الدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، حدثت زيادة ملموسة في عدد مؤسسات البلدان النامية المستوفية لشروط الضمانات الائتمانية، والبيئية، والاجتماعية للحصول على التمويل المناخي من خلال صناديق المناخ المتعددة الأطراف؛

(ب) تظل عملية الاعتماد معقدة، وتستغرق وقتاً طويلاً ويعوزها التنسيق، كما أن سياسات الحصول على التمويل لا تعبر، في كثير من الأحيان، عن الحقائق التي تواجهها البلدان النامية في إعداد مقترحات التمويل؛

(ج) تثير الصعوبة في التمييز بين التكيف والتنمية والالتباس بشأن العناصر التي تتكون منها نفقات التكيف الإضافية تحدياً أمام البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات القدرات التقنية المحدودة، في إعداد مقترحات المشاريع التي يمكن أن توافق عليها لغرض التمويل صناديق المناخ المتعددة الأطراف، مثل الصندوق الأخضر للمناخ؛

(د) يساعد تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية في إعداد مشاريع المناخ وتنفيذها، ولا سيما من أجل التكيف مع تغير المناخ، من أجل التعبير عن احتياجات هذه المجتمعات وأولوياتها على توجيه التمويل المناخي إلى حيث تشتد الحاجة إليه، ويعزز فعالية المشاريع. وعلى الرغم من أهمية نظم الإدارة الوطنية والملكية القطرية، فإن المجتمعات المحلية بحاجة إلى الحصول على التمويل المناخي بشكل أفضل.

١٨- وبشأن تقارير البلدان المتقدمة المقدمة كل سنتين عن أحدث استراتيجياتها وتجهيزها لزيادة تمويل المناخ خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠:

(أ) إيراد معلومات أكثر تفصيلاً في التقارير المقدمة كل سنتين مفيد، غير أن هذا التفصيل ينبغي أن يكون متسقاً في مختلف التقارير حتى يتسنى مقارنة المعلومات؛

(ب) يمكن توجيه التقارير المقدمة كل سنتين لإيضاح الطريقة التي تُلبى بها احتياجات البلدان النامية، مع الأخذ في الاعتبار مساهماتها المحددة وطنياً، وخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية، وخبرة البلدان المتقدمة التي يمكن الاستعانة بها لتلبية هذه الاحتياجات؛

(ج) يمكن أن تتضمن التقارير المستقبلية المزيد من المعلومات عن مشاريع الشراكة مع البلدان المتلقية والقطاع الخاص بغية زيادة التمويل.

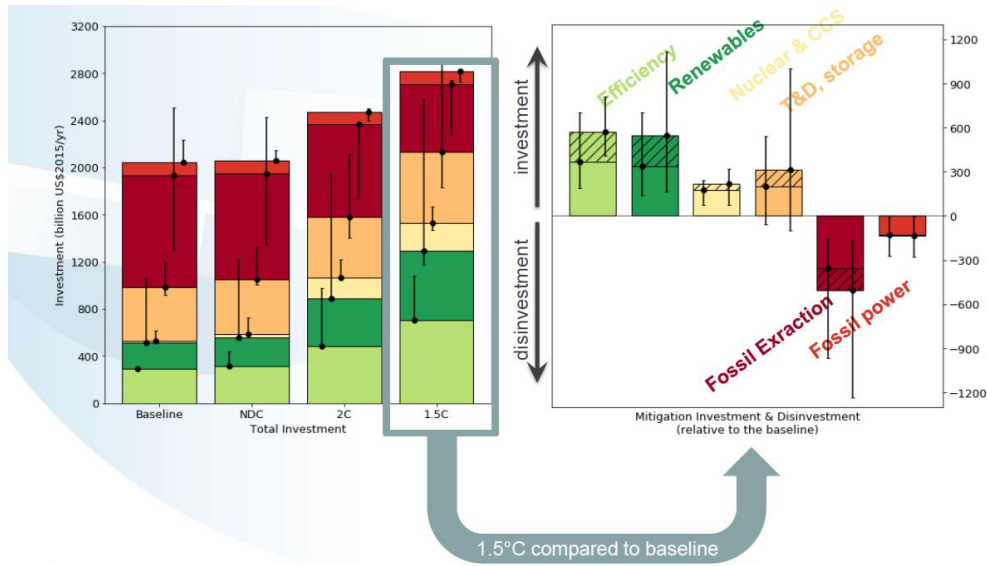
ثالثاً- موجز المناقشة

١٩- يلخص هذا الفصل المناقشات التي دارت خلال حلقة العمل، بما في ذلك المسائل الرئيسية التي أثّرت خلال العروض التمهيدية. ويلخص الجزء المتبقي من هذا الفصل النقاش الذي دار في الفرق الفرعية الأربعة ومداخلات الفريق ذات الصلة بموضوع النقاش الذي دار في كل فريق.

٢٠- قدم ممثل المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية عرضاً تمهيدياً وردت فيه رؤى بشأن تمويل تدابير التخفيف. وركز العرض على الاستثمارات الدولية التي يحتاج إليها قطاع الطاقة لتحقيق أهداف درجة الحرارة بموجب اتفاق باريس، وعلى التحولات اللازمة في الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢١- وينبغي أن يزداد المتوسط العالمي السنوي للاستثمار في قطاع الطاقة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ٨,٢ تريليون دولار أمريكي، أو نحو ٨,٠ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى يتسنى تحقيق أهداف درجة الحرارة. وبحلول عام ٢٠٣٠ على وجه التقريب، ينبغي توجيه ٧٠-٨٠ في المائة من ذلك التمويل إلى الأنشطة النظيفة والمنخفضة الكربون، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتخزين البطاريات. ويبيّن الشكل أدناه الاستثمارات العالمية المطلوبة لتحقيق مختلف أهداف درجة الحرارة.

حواظ الاستثمار العالمية لتحقيق أهداف درجة الحرارة ١,٥ و ٢ بموجب اتفاق باريس



Source: McCollum DL, Zhou W, Bertram C, et al. 2018. Energy investment needs for fulfilling the Paris Agreement and achieving the Sustainable Development Goals. *Nature Energy*. 3(7): pp.589–599.

٢٢- ويلزم الاضطلاع بمزيد من العمل للتعبير عن نطاق ووتيرة التغيير الملازم لمسارات تخفيف آثار تغير المناخ في عمليات تقييم مخاطر الاستثمار القطاعية. وفي هذا السياق، جرى التشديد على الحاجة إلى إقامة تعاون أوثق بين دوائر التخفيف من آثار المناخ ودوائر التمويل. وسبق مثلاً لذلك فريق عمل علمي يتعاون في إطاره خبراء في وضع نماذج التخفيف مع خبراء في التمويل في تحديد نماذج التخفيف التي يمكن استخدامها لتقديم مساهمات في تصورات المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، فضلاً عن السبل الكفيلة بتحسين مسارات التخفيف من حيث البيانات حتى تفي بمتطلبات دوائر الاستثمار.

٢٣- وقدم ممثل المعهد التنمية لما وراء البحار العرض التمهيدي الثاني عن البيئة الحالية للتمويل العام الميسر للتكيف وفعالية التمويل المناخي، بما في ذلك قياس النتائج والآثار.

٢٤- وقُدِّمت لمحة عامة عن بيئة التمويل العام الميسر للتكيف استُعين فيها بنتائج التقييم الذي يُجرى كل سنتين لعام ٢٠١٨، ولمحة عامة عن تدفقات التمويل المناخي للجنة الدائمة المعنية بالشؤون المالية. وثمة اختلال بين تقديم التمويل للتكيف وللتخفيف عبر قنوات مختلفة (انظر الجدول أسفله). بيد أنه ينبغي مراعاة أن تمويل التخفيف كثيراً ما يأخذ في الحسبان التكاليف الكلية للتدابير، بينما يراعي تمويل التكيف التكاليف الإضافية فقط في أحيان كثيرة. غير أن تدفقات التمويل المناخي العام الموجه للتدابير التي تسهم في كلا التخفيف والتكيف زادت في السنوات الأخيرة زيادة يتجلى فيها مدى إدماج العمل المناخي في العمل الإنمائي وتعميمه فيه على أرض الواقع.

خصائص تدفقات التمويل المناخي الدولي العام في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

وسيلة التمويل		مجال الدعم							
المبادرة	التمويل	المبادرة	التمويل	التخفيف	التكيف	المتوسط السنوي ببلاتين الدولارات الأمريكية	التكيف	التخفيف	المبادرة
المعززة	الشامل	المنح	الميسرة	أخرى	وسائل	صناديق المناخ المتعددة الأطراف	١,٩	٢٥	٥٣
٥	١٧	٥١	٤٤	٥	١٧	٣١,٧	٢٩	٥٠	-
١٧	٢١	٤٧	٥٢	١٧	١٧	٢٤,٤	٢١	٧٩	-

ملاحظة: جميع القيم قائمة على الموافقات والتعهدات.

المصدر: UNFCCC Standing Committee on Finance. 2018. 2018 Biennial Assessment and Overview of Climate Finance Flows. Technical Report. Bonn: UNFCCC
<https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-of-climate-finance>

٢٥- وثمة ثغرات تشوب البيانات عن تمويل التكيف من مصادر محلية عامة وخاصة. بيد أن تمويل التكيف ينبغي أن يُزاد لتعزيز قدرة البلدان النامية على الصمود في مواجهة آثار المناخ التي ستكون الأشد وطأة وأكثر تواتراً.

٢٦- وسلطت الأضواء على ثلاثة عناصر مركزية في التمويل المناخي هي:

(أ) يكفل تعزيز الملكية القطرية اتساق التخطيط والعمل في مجال المناخ مع الأولويات الوطنية، واستخدام النظم الوطنية لتوزيع التمويل؛ وإشراك طائفة أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة. ورغم أن وزارات المالية والتخطيط أبدت التزاماً أكبر في التصدي لمسائل المناخ، فإن التمويل المناخي يظل بحاجة إلى دمج بشكل تام في التخطيط الوطني للميزانية؛

(ب) حصول البلدان النامية على التمويل المناخي بشكل مباشر. رغم أن أغلب التمويل من آلية التمويل لا يزال يُوزع عبر هيئات متعددة الأطراف، حدثت زيادة ملموسة في عدد مؤسسات البلدان النامية المستوفية لشروط الضمان المالي، والبيئي، والاجتماعي للحصول على التمويل وذلك بفضل دعم بناء القدرات والمساعدة التقنية؛

(ج) المشاريع والبرامج المؤثرة التي تلبي احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفاً. ولئن حدث تقدم ملموس في رصد وتقييم آثار مشاريع التكيف، فإن عدم تطابق المنهجيات يشكل عائقاً أمام قياس نتائج التكيف ومقارنتها في كل مصادر التمويل المختلفة.

٢٧- وفي الختام، سلطت الأضواء على التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة في السياسات والنظم المالية بشأن الكشف عن المخاطر المرتبطة بالمناخ التي سيكون لها دور في جعل التدفقات المالية متناسبة مع ما يُطمح إليه في مضمار التكيف.

ألف - فعالية التمويل المناخي

٢٨- ناقش المشاركون شتى جوانب فعالية التمويل المناخي، بما في ذلك فعالية استخدام هذا التمويل وإدارته (فعالية التمويل) وقياس نتائج مشاريع المناخ وآثارها (فعالية المناخ).

٢٩- وانعقد اتفاق واسع النطاق على أهمية فعالية التمويل المناخي لجميع البلدان وعلى أن تعزيز هذه الفعالية يقتضي اتباع نهج نظمي في إقامة نظام إيكولوجي للتمويل المناخي يكون أكثر فعالية. ورئي أن الملكية القطرية، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، والشراكات، وقياس آثار التمويل المناخي وتعزيزها تمثل عناصر مترابطة ترابطاً وثيقاً من عناصر فعالية التمويل المناخي.

٣٠- وتشمل الجهود الوطنية لتعزيز فعالية التمويل المناخي ما يلي:

(أ) تعميم التدابير المتعلقة بالمناخ والتمويل المناخي في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في الأجل الطويل؛

(ب) تتبع نفقات المناخ على الصعيد الوطني بشكل منهجي وتقييم المشاريع التي تتضمن عناصر المناخ في جميع الوزارات؛

(د) إنشاء صناديق المناخ الوطنية المكرسة لدعم ما يتصل بالمناخ من مشاريع وأعمال؛

(هـ) توطيد عرى التعاون بين الوزارات بشأن الأنشطة والمشاريع ذات الصلة بالمناخ.

٣١- وعُدَّت الشراكات والتحالفات الدولية وسائل رئيسية لتعزيز فعالية التمويل المناخي بترسيخ أسس التعاون والتآزر بين الجهات الفاعلة في مضمار التمويل المناخي. وساق أحد المشاركين في حلقة النقاش مثلاً على ذلك شراكة تدعم تنفيذ مساهمات البلدان النامية الشريكة المحددة وطنياً. وسبق ائتلاف وزراء المالية المعني بتدابير المناخ والمبادئ التي اعتمدها في هلسنكي مثلاً آخر على مبادرة تعاونية يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية التمويل المناخي بوضع مبادئ مشتركة تتبعها وزارات المالية في التصدي لتغير المناخ.

٣٢- وينال تشتت التمويل المناخي واقتضاه إلى التنسيق على الصعيدين الدولي والوطني من فعالية هذا التمويل، فعلى الصعيد الدولي، يصعب على البلدان النامية أن تتلمس طريقها في بنية مصادر التمويل المناخي، وقنواته، ووسائله، المعقدة وفي تحديد المصدر الملائم لتلبية احتياجاتها الوطنية أو المحلية. وفي هذا السياق، تُحْتُ البلدان التي تقدم التمويل المناخي، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، على السعي حثيثاً لاعتماد نهج أكثر تنسيقاً وتكاملاً حيال تقديم الدعم. أمّا على الصعيد الوطني، فيصعب على الحكومات تكوين صورة عامة عن مصادر التمويل المناخي التي يستخدمها أصحاب المصلحة في البلد المعني لدعم تدابير المناخ، فيغدو بذلك التنسيق بين الجهات الفاعلة وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية متسقة بشأن المناخ أكثر صعوبة.

٣٣- وتحقق توافق عام على أن رصد مشاريع المناخ وبرامجه في الأجل الطويل وتقييمها يمثلان خطوة مهمة في تقييم فعالية هذه المشاريع والبرامج، وعلى جدوى وضع معالم لتتبع التقدم المحرز في هذا المسعى. ورأى عدة مشاركين من البلدان النامية أن إشراك الخبرات المحلية في الرصد والتقييم ينبغي أن يزداد، ترسيخاً للتدابير على الصعيد المحلي وحتى تلبي النتائج وآثار الاحتياجات المحلية. وسلّطت الأضواء على الافتقار إلى نهج موحدة للرصد والتقييم في مختلف مؤسسات ووكالات التمويل وتعارض النهج المتبعة على الصعيد الدولي مع نظم القياس والتقييم المحلية.

باء- تقديم الدعم المالي والتقني

٣٤- في سياق تحقيق أهداف درجة الحرارة بموجب اتفاق باريس، تناول النقاش الحاجة الماسة لزيادة الدعم المالي بالاستعانة بالمصادر العامة والخاصة والمبتكرة؛ وتحديد احتياجات البلدان النامية من الدعم، ووضع استراتيجيات التمويل المناخي الوطنية؛ وزيادة الدعم للتكيف، والسياسات الوطنية والدولية.

٣٥- وإدراكاً للحاجة الملحة لتحقيق أهداف درجة الحرارة وللصعوبات التي تكتنف ذلك، اتفق المشاركون بوجه عام على أن مستويات التمويل المناخي الحالية ينبغي أن تُزاد زيادة ملموسة. واتفقوا كذلك على أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بتنفيذ الاستجابات السياسية الاستراتيجية الملحة بالقدر نفسه وبتقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية.

٣٦- وأشار بعض المشاركين في حلقة النقاش إلى أهمية زيادة الدعم المالي والتقني المقدم من مصادر عامة، بيد أنهم شددوا على أن التمويل العام لا يستطيع لوحده تلبية احتياجات البلدان النامية لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. وسلطوا الضوء، في هذا المنحى، على أهمية تقديم الدعم المالي والتقني لتهيئة بيئة تمكينية ووضع أطر للسياسات تزيد إشراك القطاع الخاص.

٣٧- وفضلاً عن ذلك، أشر بعض المشاركين إلى ضرورة تسخير إمكانات الأدوات المالية المبتكرة لزيادة حشد موارد التمويل المناخي للتخفيف والتكيف معاً. وساق أحد المشاركين مثلاً على مبادرات حشد التمويل من السندات الخضراء وسندات الكوارث لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه عواقب تغير المناخ الحتمية.

٣٨- وسلّطت الضوء على أهمية تحديد احتياجات البلدان النامية من الدعم المالي والتقني، وإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتمويل المناخي بغية مساعدة هذه البلدان على تحديد الطريقة التي يمكن أن تستكمل بها مصادر التمويل المختلفة احتياجاتها وتلبيها. وأشار إلى أن كلا هذين النشاطين يستدعي اتباع نهج جامع في العمل يشمل الاقتصاد الوطني برمته، بما في ذلك القطاع المالي، وصولاً إلى مستوى التحول المنشود الذي يستتبع، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

(أ) وضع أهداف المناخ في إطار عملية التخطيط الوطني وإبراز أوجه التآزر مع غايات التنمية المستدامة، مثل أهداف التنمية المستدامة وتلك الواردة في خطة عمل أديس أبابا، تعزيزاً للفوائد المشتركة؛

(ب) إجراء تحليل للتكاليف - الفوائد في الاقتصاد برمته يُرتجى منه المساعدة في استحداث الإرادة السياسية على اتخاذ تدابير عاجلة وزيادة مستوى الطموح؛

(ج) تنسيق التخطيط والعمل على الصعيد الوطني، لا في مختلف الوزارات فحسب (أفقياً) بل وفي جميع مستويات الحكومة المختلفة (رأسياً)، من المستوى الاتحادي إلى المستوى الإقليمي، ومستوى المدن والمجتمعات المحلية، ومع الجهات الفاعلة من غير الدول ويشمل ذلك القطاع الخاص. ولا يعزز التكامل الرأسي فهم الجهات الفاعلة دون الوطنية وغير الحكومية لكيفية تأثير السياسات الوطنية في أولوياتها الاستثمارية فحسب، بل ويسرّ مواءمة العمل المناخي مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ؛

(د) زيادة الشفافية في تدفقات التمويل المناخي الوطنية والدولية التي ستؤثر على صعيد الاقتصاد ككل في تشجيع الملكية القطرية والمساءلة في هذه العملية وتعزيز اليقين والاستقرار في توفير التمويل في الأجل القصير إلى الأجل الطويل؛

(هـ) فهم التكلفة الإجمالية للتدابير المحددة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية.

٣٩- وفي سياق تحديد احتياجات الدعم من أجل التكيف، رُئي أن الالتباس في فهم التكيف، واستخدام منهجيات مختلفة لحساب التكاليف في تقييم احتياجات التكيف من الدعم، وصعوبة الحصول على البيانات لتقييم الهشاشة تثير تحديات.

٤٠ - وانهقد اتفاق عام على ضرورة زيادة الدعم المالي والتقني للتكيف في إطار تحقيق أهداف درجة الحرارة بموجب اتفاق باريس. وأشار أحد المشاركين إلى أن تحديد أهداف لتقديم الدعم المالي للتكيف من قبل المؤسسات المالية الدولية، واستخدام مؤشرات القطاع الخاص الرئيسية للأداء لتقييم الاستثمارات في التكيف قد يساعدان على تحقيق الهدف المتمثل في زيادة الدعم المالي من كلا القطاعين العام والخاص، ومشاركة القطاع الخاص في التكيف.

٤١ - وينبغي أن تتضافر الجهود الوطنية والدولية الحالية، تعزيزاً للاتساق في سياسات المناخ وفعالية الدعم المالي والتقني. وتدعم عمليات السياسات الدولية البلدان في تحديد المسار العام لتحقيق أهداف درجة الحرارة بموجب اتفاق باريس والحفاظ على الزخم في التصدي لتغير المناخ. وفي هذا السياق، اقترح اعتماد أهداف مختلفة للدعم المالي والتقني، مثل الأهداف المتعلقة بالتكيف أو تصفية الاستثمار، ليكون بمثابة نهج تنازلي يمكن أن يوجه العمل المناخي الطموح صوب تحقيق أهداف اتفاق باريس. واعتُرف أيضاً بالحاجة الملحة لإبقاء السياسات الوطنية وأنشطة التمويل المناخي متسقة مع أي تطورات جديدة في عمليات السياسات الدولية، وبالصعوبات التي تكتنف ذلك.

جيم- تيسير الحصول المعزز على التمويل المناخي

٤٢ - يُعد على نطاق واسع تيسير حصول البلدان النامية على التمويل المناخي عنصراً شاملاً لا غنى عنه في تعزيز فعالية التمويل المناخي وتقديم الدعم المالي والتقني. وتناول النقاش شروط وكالات التمويل المناخي المتعددة الأطراف والثنائية، ودور المجتمعات المحلية في تقديم التمويل المناخي، وتمويل الخسائر والأضرار.

٤٣ - وبوجه عام، لا تزال إجراءات الحصول على التمويل المناخي معقدة وطويلة في كل القنواثنائية والمتعددة الأطراف. ولئن كانت طرائق الحصول على التمويل المباشرة في إطار بعض صناديق المناخ المتعددة الأطراف قد أفضت إلى تعزيز الملكية القطرية لهذه العملية، وتنمية قدرات الهيئات الوطنية المنفذة في الحصول على التمويل، فإن إجراءات الاعتماد لا تزال تُعد مرهقة وتستغرق وقتاً طويلاً.

٤٤ - وفضلاً عن ذلك، وبما أن شروط الحصول على التمويل المناخي الدولي لا تعبر، في أحيان كثيرة، عن الحقائق الواقعية التي تواجهها البلدان النامية على الصعيد الوطني، فإن الالتزام بهذه الشروط وإعداد مقترحات التمويل لمشاريع المناخ وبرامجه قد يكون صعباً. وعلى سبيل المثال، أُشير إلى أن سياسات وكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية حيال مشاريع التكيف تكون، في بعض الأحيان، غير واضحة ويعوزها التنسيق بين الوكالات المختلفة.

٤٥ - ويمثل الالتباس بشأن مكونات التكاليف الإضافية لمشاريع التكيف تحدياً آخر تواجهه البلدان النامية، وبوجه أخص البلدان الأقل نمواً ذات القدرات المحدودة لوضع مقترحات التمويل، مما يؤدي، في بعض الأحيان، إلى عدم نظر مجلس الصندوق الأخضر للمناخ في مقترحات التمويل بغية الموافقة عليها.

٤٦ - وقد بنت مؤسسات كثيرة في البلدان النامية قدرات مؤسسية أمتن على مر السنوات بغية استيفاء شروط الحصول على التمويل المناخي واستيعابه. ويكتسي بناء القدرات في الأجل الطويل أهمية قصوى لدى البلدان النامية حتى تتمكن من إعداد وتنفيذ مقترحات مشاريع المناخ التي تعبر عن احتياجاتها وتلبيها تماماً، بيد أن الاحتفاظ بتلك القدرات لا يزال تكتنفه المصاعب.

٤٧- وإزالة حواجز الحصول على التمويل، اقترح ما يلي:

(أ) أن تضاعف وكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية جهودها لمواءمة شروط الحصول على التمويل؛

(ب) بناء القدرات بشكل منتظم ومن منظور طويل الأجل، تمثيلاً لقدرات البلدان النامية على الحصول على التمويل؛

(ج) اتباع نهج شامل في إعداد مقترحات مشاريع المناخ لمواءمة المقترحات مع غيرها من غايات التنمية المستدامة، العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة وتلك الواردة في خطة عمل أديس أبابا.

٤٨- وذكر أن المجتمعات المحلية ينبغي أن تُشاركاً وثيقاً في إعداد خطط التمويل المناخي وخطته، وأن التمويل يجب أن ينساب وصولاً إلى مستوى المجتمع المحلي لإفادة أشد الفئات ضعفاً. ويزيد العمل مع المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية، لا سيما عند تصميم مشاريع التكيف، بوجه عام، من نجاح المشاريع المتوائمة مع احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها. وثمة حاجة لمضاعفة جهود الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية لزيادة حصول المجتمعات المحلية على التمويل المناخي، مع احترام نظم التسيير الوطنية والملكية القطرية.

دال- التقارير التي تقدمها البلدان المتقدمة كل سنتين عن أحدث استراتيجياتها ونهجها لزيادة التمويل المناخي في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠

٤٩- تبادل المشاركون الرؤى والتعقيبات بشأن التقارير المقدمة كل سنتين، بما في ذلك سبل تحسين مستوى تفصيل المعلومات ونوعها، وناقشوا بوجه أعم السبل الكفيلة بتيسير التنبؤ بالتمويل المناخي العام والخاص.

٥٠- وتُعَدُّ التقارير المقدمة كل سنتين والبلاغات المسبقة أدوات مجدية تتيح إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي بدرجات متفاوتة، فهي تساعد، بوجه أخص، على ترسيخ التمويل المناخي كأولوية في الأجل الطويل تبني عليها حكومات البلدان المتقدمة المتعاقبة. وأشار أحد المشاركين إلى أن التقارير المقدمة كل سنتين يمكن أن تُظهر مصادر جديدة ناشئة للتمويل المناخي، مثل إقامة مؤسسات إنمائية ثنائية الأطراف جديدة تتخذ من التمويل المناخي أولوية.

٥١- وأشار بعض المشاركين إلى جدوى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً في التقارير المقدمة كل سنتين، منها على سبيل المثال معلومات مفصلة عن النهج القطاعية التي تتبعها بلدان بعينها؛ غير أنه أُشير أيضاً إلى أن هذا القدر من التفصيل يقلل من فرص مقارنة المعلومات بين التقارير، فقد لا يتسنى تغطية جميع البلدان، أو قد لا تكون جميع التقارير مفصلة بالقدر نفسه.

٥٢- وتبيّن أن ثمة تحدٍ آخر يتمثل في التعبير عن التزامات فرادى البلدان الواردة في التقارير المقدمة كل سنتين مقارنة بالأهداف الجماعية والالتزامات البلدان المتقدمة. وأشار بعض المشاركين إلى أن الالتزامات التي تتعهد بها فرادى الأطراف ينبغي أن يُنظر إليها من حيث مدى وفاء الطرف المفرد بها. أمّا الالتزامات الجماعية، فينبغي النظر فيها من زاوية وفاء المجموعة بها. وأشار مشاركون آخرون إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المقدمة كل سنتين عن الالتزامات لا تضمن الوفاء بها، سواء أكانت فردية أو جماعية، وشددوا على ضرورة زيادة قابلية التنبؤ بالتمويل المناخي رسوخاً.

- ٥٣ - وفضلاً عن ذلك، أشار عدة مشاركين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المقدمة كل سنتين ينبغي أن توجه لبيان السبل التي تُتبع في تلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. ويمكن أن يتحقق ذلك بالاستعانة بكنوات الحوار القائمة حالياً ومراعاة المساهمات المحددة وطنياً، وخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية في إعداد التقارير المقدمة كل سنتين. ويمكن أن تُبيّن هذه التقارير المجالات التي يمكن فيها الاستفادة من خبرة البلدان المتقدمة في تلبية هذه الاحتياجات.
- ٥٤ - ويمكن أن تتضمن التقارير المقدمة كل سنتين المقبلة المزيد من المعلومات عن برامج الشراكة مع البلدان المتلقية والقطاع الخاص من أجل زيادة التمويل.